



النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

07 كانون الثاني (يناير) 2021 نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية



■ "موديز" تتوقع تعافيا للاقتصادات الخليج في 2024

ب 14 في المئة في المتوسط بالنسبة للاقتصادات المتقدمة، ورغم ذلك، ستساهم الصناديق السيادية في تخفيف تأثير أعباء الديون المتزايدة على اقتصادات الخليج.

ولا تتوقع الوكالة أن تواصل دول الخليج ضخ حزم تحفيز العام الجاري، بعد أن وصل حجم الحزم التي قامت بوضعها العام الماضي لمواجهة تداعيات كورونا ما يعادل أقل من 2% من الناتج المحلي الإجمالي. في حين ستظل خدمة الدين دون 1.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لكل من الكويت والسعودية والإمارات. بينما سترتفع خدمة الدين في سلطنة عمان وستكون الأعلى خليجيا لتتصعد إلى 4.3 في المئة العام الجاري، من 2.3 في المئة عام 2019.

المصدر (موقع العربية.نت، بتصرف)

توقعت وكالة "موديز" للتصنيف الائتماني، أن تحتاج دول الخليج بين عامين إلى ثلاثة أعوام، لكي يصل الناتج الإجمالي الحقيقي إلى مستويات ما قبل جائحة كورونا، مبيّنة أن هذا التعافي سيكون طويل الأجل في الاقتصادات المتنوعة، إذ أن قطاعات مثل السياحة والنقل ستكون أبطأ في التعافي. ووفقا للوكالة ستؤدي الآثار الاقتصادية المستمرة للوباء، إلى عدم تعافي معدلات توظيف المواطنين قريبا نظرا للمستهدفات العالية للتوظيف في صناعات القطاع الخاص التي تضررت بشدة من الصدمة. وبحسب التقرير فإن دولة الكويت ستكون من أسرع الدول تعافيا، فيما ستكون دولة الإمارات العربية المتحدة آخر الدول تعافيا. وتتوقع "موديز" ارتفاع ديون الحكومات الخليجية في المتوسط إلى 21 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 2019 إلى 2021، مقارنة

percent of GDP during the period from 2019 to 2021, compared to an average of 14 percent for advanced economies. Nevertheless, sovereign funds will contribute to mitigating the impact of the increasing debt burdens on the Gulf economies.

The agency does not expect the Gulf countries to continue pumping stimulus packages this year, after the size of the packages it pumped last year to face the repercussions of Corona amounted to less than 2% of GDP. Meanwhile, debt service will remain below 1.5 percent of the GDP for Kuwait, Saudi Arabia and the UAE. While, the debt service in the Sultanate of Oman will increase and be the highest in the Gulf, rising to 4.3 percent this year, from 2.3 percent in 2019.

Source (Al-Arabiya.net, Edited)

■ "Moody's" Expects a Recovery for the Gulf Economies in 2024

"Moody's" credit rating agency expected that the Gulf countries would need between two to three years, in order for the real gross product to reach pre-Corona pandemic levels, indicating that this recovery will be long-term in various economies, as sectors such as tourism and transportation will be slower in recovery. According to the agency, the continuing economic effects of the epidemic will result in the employment rates of citizens not recovering soon due to the high targets for employment in the private sector industries that were severely affected by the shock. According to the report, the State of Kuwait will be one of the fastest recovering countries, while the United Arab Emirates will be the last to recover.

Moody's expects the debt of Gulf governments to rise on average to 21

اقتصاد قطر سينمو 3 في المئة في 2021

توقع بنك "ستاندرد تشارترد" العالمي، أن ينمو اقتصاد قطر بنسبة 3 في المئة خلال العام الجاري، بفضل التقارب الخليجي بعد القمة التي عقدت في محافظة العلا السعودية، والتي تمهّد لمصالحة تزيل آثار الأزمة التي استمرت نحو ثلاث سنوات. في حين كان البنك قد توقع أن ينمو اقتصاد قطر 2.1 في المئة قبل القمة الخليجية.

ومن المرتقب بحسب "ستاندرد تشارترد" أن يعطي رفع القيود على التجارة والسفر لقطر دفعة للتعافي الحالي للتجارة والسياحة واللوجستيات. مبيّناً أنّ رفع القيود على التجارة والسفر لقطر سيسهم أيضاً في تعافي التجارة في الإمارات، مفضحا عن أنّ من الفوائد الأخرى تحسّن السيولة في الخارج بدعم إلغاء المقاطعة، وحدث تقارب بين السعر الفوري للعملة في داخل وخارج قطر.



ووفقاً لـ "ستاندر تشارترد" قد يسهم تحسّن معنويات المستهلكين والمستثمرين وتراجع محتمل للمخاطر الجيوسياسية إيجابياً في النتائج الاقتصادية، لاسيما قبل أحداث مهمة مثل "معرض إكسبو" الذي تستضيفه دبي في أكتوبر (تشرين الأول) 2021 وبطولة كأس العالم لكرة القدم المقررة عام 2022 في الدوحة (قطر).

وتوقعات النمو المعدلة لبنك ستاندر تشارترد، أعلى مما توقعته قطر في موازنة عام 2021 عند 2.2

في المئة. كما توقع صندوق النقد الدولي تعافياً تدريجياً لاقتصاد قطر خلال 2021، مرجحاً نمو الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 2.7 في المئة، مدعوماً بزيادة إنتاج الغاز وانتعاش الطلب المحلي.

المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصرف)

Qatar's Economy Will Grow 3 percent in 2021

The global "Standard Chartered" bank expects that Qatar's economy will grow by 3 percent during the current year, thanks to the Gulf rapprochement after the summit held in Saudi Arabia's Al-Ula province, which paves the way for a reconciliation that removes the effects of the three-year crisis. While the bank had expected Qatar's economy to grow 2.1 percent before the Gulf summit.

It is expected, according to "Standard Chartered" that the lifting of restrictions on trade and travel will give Qatar a boost to the current recovery of trade, tourism and logistics. Indicating that the lifting of restrictions on trade and travel to Qatar will also contribute to the recovery of trade in the UAE, indicating that among the other benefits is improved liquidity abroad in support of the abolition of the boycott, and a convergence between the

spot price of the currency inside and outside Qatar.

According to "Standard Chartered", improved consumer and investor sentiment and a possible decline in geopolitical risks may positively contribute to the economic results, especially before important events such as the "Expo" that Dubai will host in October 2021, and the FIFA World Cup in 2022 in Doha (Qatar).

And the revised growth forecast for Standard Chartered is higher than what Qatar expected in the 2021 budget at 2.2 percent. The International Monetary Fund also expected a gradual recovery of Qatar's economy during 2021, predicting real GDP growth of 2.7 percent, supported by increased gas production and the recovery of domestic demand.

Source (Al-Araby Al-Jadeed Newspaper, Edited)

المغرب يتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي 0.5 في المئة

توقعت المندوبية السامية للتخطيط في المغرب، نمو الناتج المحلي الإجمالي 0.5 في المئة على أساس سنوي، خلال الربع الأول من 2021، بعد انكماش استمر أربعة فصول. مبيّنة أنّ توقعات نمو الاقتصاد المحلي مردها إلى النمو الزراعي 0.5 في المئة، يقابله انكماش في القطاعات غير الزراعية 0.5 في المئة.

وتوقعت ارتفاع الطلب المحلي بشكل طفيف خلال الربع الأول الجاري، حيث ستشهد نفقات الأسر الموجهة نحو الاستهلاك تحسناً، بالموازاة مع انتعاش مبيعات المواد الغذائية والمصنعة، في حين ستشهد نفقات النقل والمطاعم والترفيه بعض التحسن. وبحسب تقرير المندوبية سيشهد الطلب الخارجي للمغرب (الواردات) ارتفاعاً يقدر بنسبة 4.2 في المئة خلال الربع الأول 2021، على أساس سنوي.



ويناهز رصيد المغرب من النقد الأجنبي 33 مليار دولار، حيث سيغطي ذلك، أكثر من سبعة أشهر من واردات السلع والخدمات. وتشير توقعات المندوبية إلى انكماش اقتصاد المغرب 5.5 في المئة، خلال الربع الأخير من العام الماضي، بينما أظهرت بيانات سابقة انكماشاً 7.2 في المئة خلال الربع الثالث من 2020. ورغم تبني المغرب خطة للإنعاش الاقتصادي في حدود 13 مليار دولار، والمرهنة على إنعاش الاقتصاد بما له من تأثير

على سوق العمل في العام الجديد، إلا أن بنك المغرب (البنك المركزي) يتوقع أن يبقى ذلك رهيناً بانجلاء حالة عدم اليقين التي تتعلق بالتلقيح بالمغرب ولدى شركائه، خاصة الأوروبيين منهم.

المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصرف)

Morocco Expects a GDP Growth of 0.5 percent

The High Commission for Planning in Morocco expected a growth of 0.5 percent of GDP on an annual basis during the first quarter of 2021, after the contraction lasted four seasons. Indicating that local economic growth expectations are due to agricultural growth of 0.5 percent, offset by a contraction in the non-agricultural sectors of 0.5 percent.

It expected a slight increase in domestic demand during the current first quarter, as household expenditures directed towards consumption will improve, in parallel with a recovery in food and manufactured sales, while transportation, restaurants and entertainment expenditures will witness some improvement. According to the commission's report, foreign demand directed to Morocco (imports) will witness an estimated increase of 4.2 percent during the first quarter of 2021, on an annual basis.

Morocco's foreign exchange balance is approximately \$ 33 billion, as this will cover more than seven months of imports of goods and services. The delegation's expectations indicate that Morocco's economy contracted by 5.5 percent during the fourth quarter of last year, while previous data showed a contraction of 7.2 percent during the third quarter of 2020. Despite Morocco's adoption of an economic recovery plan in the range of \$ 13 billion, and betting on reviving the economy with its impact on the labor market in the new year, Bank Al-Maghrib (the central bank) expects that this will remain dependent on the clearance of the uncertainty related to vaccination in Morocco and its partners. Especially the Europeans.

Source (Al-Araby Al-Jadeed Newspaper, Edited)

■ القطاع الخاص المصري يسجل انكماشاً في 2020

أظهرت بيانات صادرة عن مؤسسة "أي اتش اس" ماركت العالمية للأبحاث، انكماش أداء القطاع الخاص غير النفطي في مصر خلال ديسمبر (كانون الأول) الماضي، وسط تداعيات جائحة فيروس كورونا على البلاد.

وبحسب "أي اتش اس" انخفض مؤشر مديري المشتريات، الذي يقيس أداء القطاع الخاص، إلى 48.2 نقطة خلال الشهر الماضي، مقابل 50.9 نقطة في نوفمبر (تشرين الثاني) السابق له. وقد

شهدت الشركات المصرية غير المنتجة للنظ انخفاضاً متجدداً في ظروف التشغيل في نهاية عام 2020، ما يعكس انخفاضاً قوياً في كل من الإنتاج والطلبات الجديدة. وبحسب التقرير، أنهت القراءة الأخيرة انتعاشاً في الاقتصاد استمر ثلاثة أشهر



أعقب تراجعاً حاداً بسبب الوباء، مبيّناً أن الارتفاع في حالات الإصابة بفيروس كورونا أدى إلى انخفاض في طلب العملاء. كما أدى انكماش المؤشر إلى تراكم فائض مستلزمات الإنتاج للشركات المصرية، مع ارتفاع المخزون بأقوى معدل له منذ يونيو (حزيران) 2012.

ورصد التقرير تسارع معدل تخفيض الوظائف إلى أسرع مستوى في أربعة أشهر، وذلك على الرغم من

تزايد الآمال بشأن لقاحات كورونا الذي جعل الشركات أكثر تفاؤلاً بشأن التعافي خلال عام الحالي 2021.

المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصرّف)

■ The Egyptian Private Sector Records a Contraction in 2020

Data issued by the International Market Research Institute "IHS" showed that the performance of the non-oil private sector in Egypt shrank during last December, amid the repercussions of the Corona virus pandemic on the country.

According to "IHS", the purchasing managers' index, which measures the performance of the private sector, fell to 48.2 points over the past month, compared to 50.9 points in the previous November. Egyptian non-oil-producing companies witnessed a renewed decline in operating conditions at the end of 2020, reflecting a strong decline in both production and new demands.

According to the report, the latest reading ended a three-

month recovery in the economy that followed a sharp decline due to the epidemic, indicating that the increase in cases of coronavirus infection led to a decrease in customer demand. The contraction of the index also led to the accumulation of surplus production requirements for Egyptian companies, with inventories rising at the strongest rate since June 2012. The report monitored the acceleration of the rate of job cuts to the fastest level in four months, despite the increasing hopes about Corona vaccines, which made companies more optimistic about the recovery during the current year 2021.

Source (Al-Araby Al-Jadeed Newspaper, Edited)

■ "بلومبرغ": انكماش الناتج المحلي في لبنان 26 في المئة في 2020

كشفت وكالة "بلومبرغ" عن انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في لبنان بنسبة 25.9 في المئة خلال العام 2020 المنصرم، مقارنة بتوقع سابق بانكماش بنسبة 17.8 في المئة في مسح أيلول 2020.

وبحسب الوكالة سيسجل النشاط الاقتصادي في لبنان ركوداً في العام 2021، مقارنة بتوقع سابق بانكماش بنسبة 1.5 في المئة في مسح أيلول (سبتمبر) 2020.

وتراوحت التقديرات بين انكماش بنسبة 20.6 و 35 في المئة، في حين أظهرت التوقعات تراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في لبنان بنسبة تتراوح بين 25 و 27.2 في المئة. إضافة إلى ذلك، فقد تراوحت توقعات المحللين الفردية لنسبة النمو في العام 2021 بين -10% و 6.2%، في حين تمّ التوافق بالإجماع بين 62.5%



من المشاركين في المسح على أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في لبنان سيتراوح بين صفر بالمئة و 6.2% في هذا العام.

وأظهرت نتيجة المسح إلى توقعات ببلوغ متوسط (median) انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في لبنان بنسبة 25% هذا العام، مقارنة بمتوسط انكماش سابق بلغ 15% في مسح أيلول 2020، ومتوسط نمو نسبته 1% في العام 2021.

وتستند نتائج المسح على آراء تسعة خبراء ومحللين اقتصاديين مستقرّين في لبنان وخارجه. وقد أجرت وكالة بلومبرغ هذا الاستطلاع خلال شهر كانون الأول 2020.

المصدر (موقع النشرة الاقتصادي، بتصرّف)

■ "Bloomberg": Lebanon's GDP shrinks 26 percent in 2020

"Bloomberg" revealed that the real GDP in Lebanon contracted by 25.9 percent during the past 2020 year, compared to a previous forecast of 17.8 percent in the September 2020 survey.

According to the agency, economic activity in Lebanon will record a recession in 2021, compared to a previous forecast of 1.5 percent contraction in the September 2020 survey.

Estimates ranged from a contraction of 20.6 to 35 percent, while expectations showed a decline in the real GDP in Lebanon by between 25 and 27.2 percent. In addition, individual analysts' forecasts for the growth rate in 2021 ranged between -10% and 6.2%, while it was agreed

unanimously among 62.5% of the survey respondents that the real GDP growth in Lebanon will range between 0% and 6.2% this year.

The result of the survey showed expectations of an average (median) contraction of the real GDP in Lebanon by 25% this year, compared to a previous average contraction of 15% in the September 2020 survey, and an average growth of 1% in 2021. The survey results are based on the opinions of nine experts and economic analysts based in Lebanon and abroad. Bloomberg conducted this survey in December 2020.

Source (Economic Newsletter Site, Edited)